

بيان المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني، أمام  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة البند الخامس  
من جدول الأعمال الإسرائيلي غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية  
الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، تؤكد فيه على ضرورة  
أن تضطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة بمسئوليتها وفق ميثاق الأمم المتحدة  
تجاه القضية الفلسطينية\*

نيويورك، 2024/12/6

أكدت دولة قطر ضرورة أن تضطلع الجمعية العامة للأمم المتحدة بمسئوليتها وفق ميثاق  
الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، داعية إلى دعم مشروع القرارين اللذين سيقدمان للجمعية  
العامة لاعتمادهما في 11 ديسمبر الجاري، واللذين يعكسان قيمنا والتزاماتنا الإنسانية المشتركة،  
ويتسقان مع مقاصد الميثاق ومتطلبات حفظ السلم والأمن الدوليين، ويمثل اعتمادهما الحد الأدنى  
من واجب الاستجابة لمعاناة الضحايا الفلسطينيين.

جاء ذلك في بيان دولة قطر الذي ألقته سعادة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، المندوب  
الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، أمام الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية  
العامة البند الخامس من جدول الأعمال-الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وأوضحت سعادتها أن مشروع القرار الأول يطالب بوقف إطلاق نار فوري وغير مشروط  
ودائم تلتزم به جميع الأطراف، بينما يدعو المشروع الثاني إلى دعم ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة  
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ظل الأزمة الوجودية التي تعاني منها،  
لا سيما وأنها تمثل شريان الحياة الذي لا غنى عنه للشعب الفلسطيني.

وشددت سعادتها على ضرورة دعم التفويض الممنوح للوكالة وفقا لقرار الجمعية العامة  
رقم 302، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، الذي يكفله قرار الجمعية العامة رقم 194 وقرار  
مجلس الأمن رقم 237، وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم 2735 ورقم 2712 ورقم 2720  
بشأن الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة.

وأشارت سعادتها إلى دعوة دولة قطر لتنفيذ القرارين الأخيرين اللذين اعتمدهما الجمعية  
العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، القرار رقم ES-10/23 بشأن أهلية دولة فلسطين  
للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والقرار رقم ES-10/24 بشأن فتوى محكمة العدل الدولية بعدم  
قانونية الاحتلال الإسرائيلي.

\* المصدر: دولة قطر، وزارة الخارجية

وأوضحت سعادتها أنه منذ آخر انعقاد لهذه الدورة الاستثنائية، تفاقمت الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من عام، الذي امتد إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، مشيرة إلى تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين، مما زاد من عدد الضحايا الذي بلغ أكثر من أربعة وأربعين ألفاً، إضافة إلى الانتهاكات الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك انتهاك المقدسات الدينية وتوسيع الاستيطان، مما يُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى الأوامر المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، ورأيها الاستشاري الصادر في شهر يوليو الماضي.

وبينت سعادتها أن هناك حاجة ماسة اليوم لتوفير وإدخال وتوزيع المساعدة الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، من أجل الاستجابة الفاعلة لهذه الكارثة الإنسانية، مضيفة أن دولة قطر ترحب بنتائج وتوصيات مؤتمر القاهرة الوزاري للمساعدات الإنسانية لغزة الذي انعقد في الثاني من ديسمبر 2024، في إطار توحيد الجهود لتوفير، وإيصال المساعدات الإنسانية الكافية والمستمرة إلى قطاع غزة لتخفيف معاناة الأشقاء الفلسطينيين.

ولفتت سعادتها إلى أن منذ بداية العدوان على قطاع غزة، سعت دولة قطر إلى بذل جهود وساطة مخلصّة بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف وضع حد للعنف المستمر وما ينطوي عليه من المعاناة الإنسانية لجميع الأطراف، إضافة إلى منع تمدد التداعيات إلى المنطقة، لافتة إلى نجاح هذه الجهود الدبلوماسية في التوصل إلى هدنة إنسانية ووقف لإطلاق النار في شهر نوفمبر من العام الماضي، تم من خلاله تبادل الأسرى والمحتجزين وزيادة مستوى إدخال المساعدات الإنسانية، منوهة إلى أن أثناء المحاولات الأخيرة للوصول إلى اتفاق، قامت دولة قطر في الشهر الماضي بإبلاغ الأطراف بأنها ستعلق جهودها في الوساطة في حال عدم التوصل لاتفاق بين إسرائيل وحماس خلال تلك الجولة، وأنها تظل على استعداد لأن تستأنف تلك الجهود مع الشركاء عند توافر الجديّة اللازمة.

وجددت سعادتها موقف دولة قطر الثابت والتاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي إطار مبادرة السلام العربية التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وقالت سعادتها " فيما يتعلق بالتصعيد الإسرائيلي في لبنان الشقيق، فترحب دولة قطر باتفاق وقف إطلاق النار في الجمهورية اللبنانية، وتعرب عن أملها في أن يُفضي إلى اتفاق مماثل لوقف الحرب المستمرة على قطاع غزة والاعتداءات الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة. ونعبر عن تطلع دولة قطر إلى التزام جميع الأطراف بالاتفاق ووقف العمليات العسكرية فوراً، والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701، وأن يمهد هذا الاتفاق إلى توافق أشمل يحقق السلام الدائم والاستقرار التام في المنطقة. وتجدد دولة قطر موقفها الثابت تجاه الجمهورية اللبنانية ووحدها

وسلامة أراضيها، ووقوفها باستمرار إلى جانب شعبها الشقيق. كما نعرب عن تقدير دولة قطر لجهود الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الفرنسية التي أسهمت في التوصل لهذا الاتفاق".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>